

# تطبيقات الاقتصاد السلوكي تجربة: رفع الطاقة الإنتاجية في المصانع

507 قصدت - الاقتصاد السلوكي - د. نواف الجليفي

عدي بن عبدالعزيز الزامل

443910411

## الأجندة

المعلومات الأساسية للتجربة

1

المشكلة المراد التدخل بها

2

الطرق أو الوسائل المستخدمة في التدخل

3

النتائج وحجم التأثير

4

سبتمبر 2023

نهاية التجربة

سبتمبر 2022 م

بداية التجربة

المعلومات الأساسية	الصف
<ul style="list-style-type: none"> <li>المملكة العربية السعودية </li> </ul>	الدولة
<ul style="list-style-type: none"> <li>الصناعات البتروكيماوية</li> </ul>	القطاع
<ul style="list-style-type: none"> <li>وزارة الصناعة والثروة المعدنية، وزارة الطاقة</li> </ul>	المؤسسة
<ul style="list-style-type: none"> <li>تمكين الصناعات التحويلية عن طريق رفع الطاقة الإنتاجية في المصانع</li> </ul>	الهدف/الغرض
<ul style="list-style-type: none"> <li>استبيان، ورشة عمل، اجتماعات مباشرة، مواءمات مع الجهات ذات العلاقة</li> </ul>	المنهجية المستخدمة
<ul style="list-style-type: none"> <li>تطوير منصة لدعم طلبات المواد الخام في قطاع البتروكيماويات</li> </ul>	التطبيق

من خلال توجهات الاستراتيجية الوطنية للصناعة، واستراتيجية البتروكيماويات للتوسع في سلسلة القيمة للحفاظ على حصة المملكة العالمية، وتحقيق استدامة الطلب على المواد الهيدروكربونية، وإيجاد فرصة فريدة للملكة لاستبدال حصة من الواردات من خلال إضافة قدرات إنتاجية ذات قيمة مضافة، وللوصول لهذه المستهدفات تم العمل مع القطاع الخاص لمعرفة التحديات التي يعاني منها للوصول الى الطاقة الإنتاجية القصوى في المصانع.

عدم توفر المواد الأولية المطلوبة بعقود طويلة وعدم الالتزام بكمياتها من قبل الشركات الأساسية والحاجة إلى تعزيز الخدمات اللوجستية المطلوبة لتوفير المواد الخام للمصنعين المحليين

عدم وجود آلية لتخصيص وتحفيز بيع المواد الأولية للمصنعين التحويليين والذي بدوره يؤدي إلى دفع رسوم إضافية لشراء المواد الأولية المطلوبة أو التوجه للاستيراد

صعوبة الحصول على المواد الأولية بأسعار تنافسية للشركات الصغيرة مقارنة بالشركات الأكبر

وفرة المواد الخام



تنافسية المواد الخام



أوضاع السوق



وتتمثل التحديات  
الرئيسية في المواد  
الأولية

صدر أمر الملكي كريم برقم 10030 وتاريخ 1443/02/15 لنموذج حوكمة جديد للصناعات البتروكيمياوية وسلاسل إمدادها بالمملكة ويتضمن التالي:  
"تشكيل لجنة فرعية متخصصة تابعة للجنة العليا لشؤون المواد الهيدروكربونية، برئاسة وزارة الصناعة والثروة المعدنية وعضوية كل من وزارات (الطاقة، والمالية، والاستثمار، والاقتصاد والتخطيط)، والمركز الوطني للتنمية الصناعية، وبرنامج استدامة الطلب على البترول، للمواءمة بين توفر المواد البتروكيمياوية واحتياجات الصناعات التحويلية (التطبيقات الصناعية)، وضمان سلاسل الإمداد، وترفع للجنة العليا في حال وجود ما يتطلب ذلك"

- وزارة الصناعة والثروة المعدنية
- وزارة الطاقة
- وزارة المالية
- وزارة الاستثمار
- وزارة الاقتصاد والتخطيط
- المركز الوطني للتنمية الصناعية
- برنامج استدامة الطلب على البترول

الجهات المشاركة

مراجعة طلبات نقص المواد الخام من قبل المصنعين الحاليين والمستثمرين والمشاريع المستقبلية والرفع للجنة بما يلزم مواءمة وتخطيط كميات العرض والطلب بين الصناعات البتروكيمياوية والصناعات التحويلية (التطبيقات الصناعية) المواءمة والمراجعة الدورية لآلية فصل المنتجات بين المواد البتروكيمياوية والصناعات التحويلية (التطبيقات الصناعية)

أهم أعمالها

تم مشاركة استبانة اولية الى المصانع التحويلية كجزء من عمل المسح الصناعي

شاركت الاستبانة	132 مصنع
التواصل الهاتفي/ اجتماعات مباشرة (تم تعينتها خلال الجلسة)	81 مصنع
لم تستجب	113 مصنع

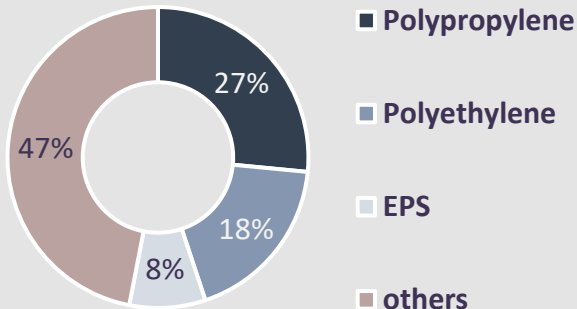
326 مصنع

165 لا يعمل بكامل طاقته الإنتاجية

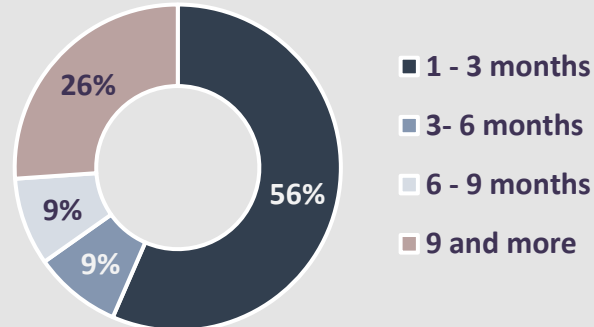
48 شركات لا تواجه أية تحديات



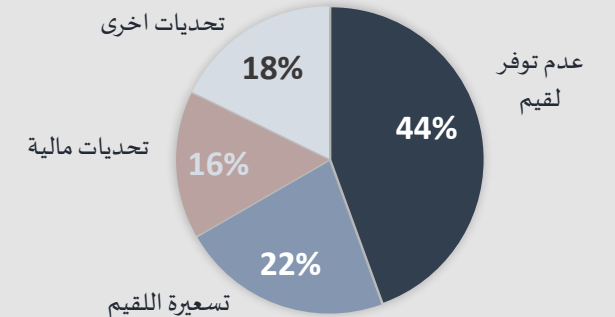
بناءً على البيانات المحصاة:  
المواد الأكثر احتياجاً



المدة الزمنية المتوقعة للعمل بكامل الطاقة الإنتاجية بعد حل  
تحدي توافر المواد الخام



سبب عدم الإنتاج بكامل الطاقة الإنتاجية



# بناء منصة معلومات العرض والطلب للمواد البتروكيمياوية



المركز الوطني للمعلومات الصناعية و التعدينية  
National Center for Industrial and Mining Information

## فكرة المنصة

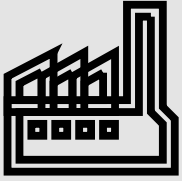
تطوير منصة لتوفير صورة موضحة عن العرض والطلب في مجال البتروكيمياويات في المملكة العربية السعودية بالتعاون مع المركز الوطني للمعلومات الصناعية والتعدينية

## مراحل التطور للمنصة الرقمية



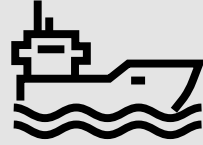
ستساعد منصة معلومات العرض والطلب للمواد البتروكيمياوية على معالجة تحديات وفرة المواد الخام للمصانع التحويلية، والتي ستساعدها بشكل مباشر للوصول للطاقة الإنتاجية القصوى، مما سيساعد لتحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية في قطاع الصناعات التحويلية

الأثر الاقتصادي بحلول 2035



170 مليار ريال

الاستثمارات الرأسمالية



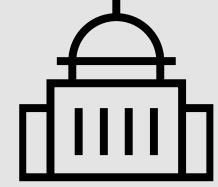
427 مليار ريال

إجمالي الصادرات التراكمية



257 ألف وظيفة

الوظائف من العمليات



696 مليار ريال

المساهمة في الناتج المحلي

كما يمكن تكرار هذه المبادرة في قطاعات الصناعات الواعدة، كقطاع الطيران والأغذية والأدوية والآلات والمعدات



شكرا لكم